October 2010

A

# لجنة الأمن الغذائي العالمي

## الدورة السادسة والثلاثون

## روما، 11–14 و16 أكتوبر/ تشرين الأول 2010

# التقرير النهائي

## بيان المحتويات


| | | الفقرات |
|---|---|---|
| أولا– | المسائل التنظيمية | 1 – 5 |
| ثانيا– | التحضيرات للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي | 6-7 |
| ثالثا– | حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010 | 8 – 9 |
| رابعا– | المستجدات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية | 10 – 13 |
| خامسا– | المبادرات الإقليمية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية | 14 – 18 |
| سادسا– | لمحة عامة من الرئيس عن الطلبات المقدمة من البلدان إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي | 19 |
| سابعا– | المبادرات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية – دراسات حالة | 20 – 22 |
| ثامنا– | موائد مستديرة عن السياسات | 23 – 28 |
| تاسعا– | التنسيق العالمي على صعيدي الأمن الغذائي والتغذية دعماً للعمليات القطرية | 29 – 31 |
| | (أ)– وضع إطار استراتيجي عالمي | 29 |
| | (ب)– رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري | 30 – 31 |
| عاشرا– | آفاق المستقبل بالنسبة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي – تنفيذ الإصلاحات | 32 – 35 |


نُظمت الدورة السادسة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي بمساعدة

أمانة اللجنة المكونة من ممثلين عن:

FAO FIAT PANIS IFAD WFP

المرفق ألف – جدول الأعمال

المرفق باء – عضوية اللجنة

المرفق جيم – البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

المرفق دال – قائمة الوثائق

المرفق هاء – بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

المرفق واو – بيان السيدة JOSETTE SHEERAN المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

المرفق زاي – بيان صادر عن ممثل رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أدلت به السيدة Yokiko Omura، نائبة رئيس الصندوق

المرفق حاء – بيان ممثل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أدلى به David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأمن الغذائي والتغذية

المرفق طاء – بيان البروفيسور M.S. SWAMINATHAN رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

## أولاً– المسائل التنظيمية

1– عقدت لجنة الأمن الغذائي العالمي دورتها السادسة والثلاثين في الفترة الممتدة من 11 إلى 14 وفي 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2010 في المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما. وحضر الدورة مندوبون من 126 عضوا من أعضاء اللجنة ومشاركون من 11 من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛ و47 منظمة من المنظمات الدولية غير الحكومية؛ ومراقبون من 15 من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى.

2– وقد أُرفقت بالتقرير الملاحق التالية: المرفق ألف – جدول أعمال الدورة؛ المرفق باء – عضوية اللجنة؛ المرفق جيم – البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة؛ والمرفق دال – قائمة الوثائق. وألقى الدكتور جاك ضيوف، المدير العام، بياناً يرد ضمن المرفق هاء. كما أدلت السيدة JOSETTE SHEERAN، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، ببيان يرد ضمن المرفق واو. وأدلت بدورها السيدة YUKIKO OMURA، نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ببيان نيابة عن السيد KANAYO F. NWANZE، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهو يرد ضمن المرفق زاي. وألقى السيد DAVID NABARRO، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية، بياناً باسم الأمين العام للأمم المتحدة، يرد باعتباره المرفق حاء. كما ألقى البروفيسور MONKOMBU SAMBASIVAN SWAMINATHAN، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، بياناً يرد باعتباره المرفق طاء. ويمكن الإطلاع على القائمة الكاملة للمشاركين لدى أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

3– وافتتح الدورة السيد NOEL DE LUNA بصفته رئيساً.

4– وقامت اللجنة بتعيين لجنة صياغة تضمّ كلاً من إثيوبيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، فرنسا، كوت ديفوار، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، برئاسة السيد إبراهيم أبو عتيلة (الأردن).

5– وأُبلغت اللجنة بأنّ الاتحاد الأوروبي يشارك في الدورة طبقاً لأحكام الفقرتين 8 و9 من المادة الثانية من دستور المنظمة.

## ثانياً– التحضيرات للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

6– ترد ضمن المرفقات البيانات التي ألقاها كلّ من الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والسيدة JOSETTE SHEERAN، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة YUKIKO OMURA، نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نيابة عن السيد KANAYO F. NWANZE، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والسيد DAVID NABARRO، منسق فريق المهام الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية باسم الأمين العام للأمم المتحدة، والبروفيسور MONKOMBU SAMBASIVAN SWAMINATHAN.

7- وقدّم رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي عرضاً عن تطبيق عملية إصلاح اللجنة التي جرت في سنتي 2009 و2010.

## ثالثاً- حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010

8- اطّلعت اللجنة على عرض بعنوان "لمحة عامة عن انعدام الأمن الغذائي في العالم" مقدّم من السيد حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظمة الأغذية والزراعة.

9- واتفقت اللجنة على ما يلي:

- رغم الترحيب بانخفاض عدد الجياع في العالم، إلا أنّ معدلات الجوع في العالم لا تزال مرتفعة بشكل لم يعد مقبولاً؛
- إنّ الانخفاض المتوقع في معدلات الجوع في عام 2010 هو نتيجة التغلّب على أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية العالمية، ولكنّ الجوع الهيكلي لا يزال على ارتفاع؛
- قد تشكّل التطورات الأخيرة المرتبطة بأحوال مناخية متطرّفة في مختلف أبقاع العالم حجر عثرة أمام إحراز مزيد من التقدم؛
- يثير مستوى الجوع وانعدام الأمن الغذائي مخاوف كبيرة بالنسبة إلى بلدان العجز الغذائي المنخفضة الدخل؛
- وسوف يدعو مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، تُعاونه الأمانة، إلى عقد مائدة مستديرة في عام 2011 تخصص لدراسة الطرق المستخدمة لتقدير عدد الجياع.

## رابعاً- المستجدات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية

10- أشار الرئيس إلى أنّ الغرض من عقد هذه الدورة هو تبادل المعلومات والبحث في سبل الاستفادة من المبادرات العالمية الموجودة حالياً لتحقيق أكبر قدر ممكن من التآزر فيما بين هذه المبادرات وكذلك مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، بغية زيادة الاتساق والتأثير.

11- ورحّبت اللجنة بالعروض المقدّمة عن خمس مبادرات هي:

(1) لمحة عامة عن القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قدمتها السيدة Annika Söder، المديرة العامة المساعدة، مكتب الاتصال المؤسسي والعلاقات الخارجية، منظمة الأغذية والزراعة؛

(2) آخر المعلومات عن مبادرة لاكويلا الخاصة بالأمن الغذائي، بما في ذلك متابعة الالتزامات ورسم خرائط بالأنشطة القطرية؛ وقد عرض هذه المعلومات السيد Christopher MacLennan، مدير عام مديرية السياسات المتخصصة والقطاعية في الوكالة الكندية للتنمية الدولية؛

(3) آخر المعلومات عن البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وفريق المهام الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بالأزمة الغذائية والإطار الشامل للعمل، من تقديم السيد David Nabarro، منسق فريق المهام الرفيع المستوى؛

(4) آخر المعلومات عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، خاصة عملية الإصلاح الأخيرة، من تقديم السيد Carlos Perez Del Castillo، رئيس مجلس اتحادات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛

(5) آخر المعلومات عن اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية، ومبادرة تعميم التغذية، من تقديم السيد Alexander Muller، رئيس اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية.

12- وقررت اللجنة ما يلي:

- جعل اللجنة الدائمة للتغذية جزءاً من المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي بالإضافة إلى الأعضاء الحاليين في المجموعة الاستشارية مع مراعاة الطبيعة الخاصة للجنة الدائمة للتغذية باعتبارها آلية وبرنامجاً للتنسيق في الأمم المتحدة قائمة بحدّ ذاتها وتتمتع بآليات خاصة بها للتشاور مع أصحاب الشأن؛
- تكليف مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بإيجاد طرق لدعوة اللجنة الدائمة للتغذية أو إحدى المنظمات الأعضاء فيها إلى الأمانة المشتركة للجنة الأمن الغذائي العالمي وضمّها إليها؛
- تقديم اقتراح يقضي بأن تعمل اللجنة الدائمة للتغذية بالتنسيق مع لجنة الأمن الغذائي العالمي لإقامة تآزر وتنسيق وثيق بين العمليات والآليات والاقتراحات الخاصة بكلّ منهما على التوالي.

13- وقررت اللجنة الدعوة إلى عرض تقارير مرحلية عن هذه المبادرات وغيرها من المبادرات الرئيسية على لجنة الأمن الغذائي العالمي في دوراتها المقبلة.

## خامساً- المبادرات الإقليمية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

14- أشار الرئيس إلى أنّ غرض اللجنة من عقد هذه الدورة هو إقامة علاقات مع الأطراف الفاعلة المعنية على المستويات كافة وتعزيز تلك العلاقات والمحافظة عليها وكفالة أنّ يكون عملها مبنياً على الواقع المُعاش على الأرض.

15- ورحّبت اللجنة بالعروض التي قدمتها تسع مبادرات ومنتديات إقليمية: مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا؛ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ رابطة أقطار جنوب شرق آسيا؛ والمبادرة الخاصة بالأمن الغذائي؛ مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ؛ والاجتماع الوزاري بشأن الأمن الغذائي؛ قمة المحيط الهادئ نيابة عن فريق العمل المعني بتحقيق الأمن الغذائي في المحيط الهادئ؛ مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول

سنة 2025؛ الاجتماع المتخصص عن الزراعة الأسرية في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومبادرة الأمن الغذائي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

16- وأقرّت اللجنة بأهمية النقاط التالية التي تمخّض عنها النقاش:

(1) إنّ الأمن الغذائي والتغذية هما مسألتان متداخلتان تحتاجان إلى إطار متعدد الاختصاصات يشارك فيه العديد من أصحاب الشأن على المستويين الوطني والإقليمي؛
(2) تسهم المبادرات الإقليمية في تحقيق قيمة مضافة وفي دعم الجهود الوطنية التي تُبذل من أجل التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛
(3) يشكل التعاون الإقليمي وبين الأقاليم أداة صالحة لتشاطر المعرفة وأفضل الممارسات فضلاً عن دفع عجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
(4) تُعتبر تعبئة الموارد اللازمة لمباشرة العمل بالأطر الإقليمية شرطاً سابقاً أساسياً.

17- وقررت اللجنة إقامة علاقات أوثق مع هذه المبادرات والمنتديات خلال الفترة الفاصلة بين الدورة والأخرى وتعزيز تلك العلاقات والمحافظة عليها.

18- ورحبت اللجنة بالعروض التي قدمتها المبادرات الإقليمية بدعم الاتصال بلجنة الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، بما في ذلك مبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي بحلول 2025، وعن طريق رئاسة مؤتمري المنظمة الإقليميين لأفريقيا ولأمريكا اللاتينية والكاريبي، فضلاً عن أمانة المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

## سادساً- لمحة عامة من الرئيس عن الطلبات المقدمة من البلدان إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي

19- أشار الرئيس إلى أنه لم يتلقَّ أي طلب من أي من البلدان. واقترح أيضاً استخدام هذا البند من جدول الأعمال في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي إفساحاً في المجال أمام البلدان لعرض الأنشطة الحالية والمقررة لإقامة الشراكات في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وبالإمكان أيضاً البحث في الفرص المتاحة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن هذا البند من جدول الأعمال.

## سابعاً- المبادرات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية – دراسات حالة

20- رحّبت اللجنة بالعرض المقدم لأربع دراسات حالة قطرية من أجل (أ) تمكين البلدان من تحديد مواضيع مشتركة وأفضل الممارسات للنهوض بالأمن الغذائي و(ب) الطرق التي يمكن من خلالها للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها من زيادة دعمها لتلك المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. وكانت المواضيع المعروضة والبلدان المعنية

كالآتي: "نهج شامل خاص بالأمن الغذائي: خطة العمل الوطنية للسياسات الغذائية" (بنغلاديش)؛ "تطبيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا: المنظور من داخل البلد" (رواندا)؛ "تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمة المستمرّة" (هايتي)؛ "أفضل الممارسات بالنسبة إلى شبكات الأمان والتغذية ودورها في دعم الإنتاج المحلي" (الأردن).

21- وتشير جميع دراسات الحالة الأربع بوضوح إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها المحفل القادر على تسليط الضوء على احتياجات البلدان في مجالات التعاون التقني وبناء القدرات وتعبئة الموارد. أما السمات المشتركة في ما يتعلق بالنهج الوطنية المتبعة للتصدي لموضوع الأمن الغذائي والتغذية والتي برزت من خلال دراسات الحالة الأربع، فكانت على النحو الآتي:

(أ) نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية؛
(ب) تنسيق وتعاون وثيق وتخطيط مشترك بين الوزارات؛
(ج) بناء شبكات أمان قابلة للاستمرار وتمويلها؛
(د) بناء القدرات والتدريب؛
(هـ) تعميم الاعتبارات الجنسانية؛
(و) التعاون بين بلدان الجنوب؛

22- طلبت لجنة الأمن الغذائي العالمي من الأمانة إعداد وثيقة تعرض عليها في دورتها التالية ويجري في إطارها تجميع وتحليل الدروس المستفادة والاقتراحات المقدمة بخصوص إجراء دراسات حالة إضافية يمكنها تكملة هذه الدروس.

## ثامناً- موائد مستديرة عن السياسات

23- رحبت اللجنة بالنتائج التي خلصت إليها الموائد المستديرة الثلاث عن السياسات بشأن المواضيع التالية: (1) تحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة: القضايا والتحديات"؛ (2) "حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة"؛ (3) "إدارة التعرض للأخطار والمخاطر للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية". وفيما يلي النتائج التي أسفرت عنها مداولات اللجنة:

### *التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة*

24 أيدت اللجنة واضعةً في اعتبارها أن القضايا ذات الصلة بتسوية النزاعات تتجاوز ولاية لجنة الأمن الغذائي العالمي، فإنها تؤيد روح التوصيات الثلاث الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية:

(1) دعم المزيد من التحليل والفهم المتعمق لسبل كسب عيش السكان وآليات مواجهة الصعاب في ظل الأزمات المستمرة من أجل تدعيم قدرتهم على التكيّف وتعزيز فعالية برامج المساعدة؛

(2) مساندة عملية حماية سبل كسب العيش وتعزيزها وإعادة بنائها، فضلا عن المؤسسات التي تدعم سبل كسب العيش وتُمكَنها في بلدان تعاني من أزمات مستمرة؛

(3) دراسة الإجراءات الخاصة بتقديم المساعدة الخارجية إلى البلدان التي تشهد أزمة مستمرة، لتتناسب مع الاحتياجات والتحديات والقيود المؤسسية على أرض الواقع مع أخذ أفضل الممارسات في الاعتبار.

25- وأوصت اللجنة على وجه التحديد بما يلي:

(1) اعتماد نهج شامل لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الأزمات المستمرة يتضمن كلا من الاستجابة في حالات الطوارئ ودعم سبل كسب العيش المستدامة؛

(2) تعزيز منظومة الأمم المتحدة لمشاركة أصحاب الشأن المتعددين مشاركة حسنة التنسيق في إعداد خطط عمل قطرية شاملة وتنفيذها في عدد صغير من البلدان المتضررة من الأزمات المستمرة؛

(3) إنشاء آليات لإشراك المنظمات المحلية في تعزيز المؤسسات الرئيسية (أي الأسواق والروابط الأسرية الاجتماعية)؛

(4) إنشاء آليات لتعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات الإقليمية؛

(5) دعم آليات للتشاور والحوار بشأن السياسات لزيادة التفاهم والجهود التعاونية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذوي في الأزمات. وفي هذا الصدد، سيقوم المكتب، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية، باستكشاف إمكانية تنظيم منتدى رفيع المستوى للخبراء بشأن الأزمات المستمرة في موعد أقصاه عام 2012 بهدف مناقشة إعداد برنامج عمل جديد للعمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي في البلدان التي تمر بأزمات مستمرة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى والشركاء في المجال الإنساني.

(6) نشر ضميمة لتقرير حالة انعدام الأمن في العالم مرفقة بصيغة منقحة للجدول 2 لتشمل جميع البلدان والأقاليم التي تعاني من أزمات مستمرة وتوسيع القائمة لتشمل الأراضي الفلسطينية[1] والضفة الغربية وقطاع غزة.

***حيازة الأراضي والاستثمار الدولي في الزراعة***

26- إن اللجنة:

(1) قد شجعت استمرار العملية الشاملة لإعداد الخطوط التوجيهية الطوعية (الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى – الخطوط التوجيهية الطوعية) بالاستناد إلى العمليات الإقليمية القائمة بهدف تقديم الخطوط التوجيهية لكي تنظر فيها لجنة الأمن الغذائي في دورتها السابعة والثلاثين وقررت إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية تابعة للجنة لاستعراض المسودة الأولى للخطوط التوجيهية الطوعية.

[1] أعربت أعضاء مجموعة الشرق الأدنى وبعض أعضاء اللجنة عن تحفظهم على عدم الإشارة إلى "الأراضي الفلسطينية المحتلة" حسب المصطلحات المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة.

(2) وأحاطت علما بالعملية الجارية لوضع مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة التي تحترم الحقوق وسبل كسب العيش والموارد (مبادئ الاستثمارات الزراعية)، وتمشيا مع دورها، قررت الشروع في عملية شاملة للنظر في المبادئ داخل لجنة الأمن الغذائي.

(3) حثت الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين المشاركين في عملية صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمارات الزراعية على ضمان الاتساق والتكامل بين العمليتين.

(4) طلبت إلى فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء) أن يقوم، وفقا لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي المتفق عليها عام 2009 وقواعد وإجراءات عمل فريق الخبراء، بإجراء دراسات، تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، عن القضايا الهامة التالية:

- أدوار كل من كبار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- استعراض الأدوات القائمة التي تمكن رسم خرائط الأراضي المتاحة؛
- تحليل مقارن لأدوات مواءمة الاستثمارات واسعة النطاق مع استراتيجيات الأمن الغذائي القطرية.

(5) شجعت الدول الأعضاء على دعم بناء القدرات باتجاه معالجة إدارة الأراضي بشكل فعال.

***إدارة التعرض للأخطار والمخاطر للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية*** :

27- طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء إجراء دراسات تقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين، وفقا لوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي المتفق عليها في عام 2009 وقواعد وإجراءات عمل فريق الخبراء، تتعلق بالقضايا الهامة التالية:

(1) ***تقلب الأسعار***: عرض كل أسبابه ونتائجه، بما في ذلك الممارسات المشوهة للسوق والصلات بالأسواق المالية والسياسات والإجراءات والأدوات والمؤسسات الملائمة والمتناسقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط للأسعار في الزراعة. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات الوقاية والتخفيف بالنسبة للمنتجين المستضعفين والمستهلكين، لا سيما الفقراء والنساء والأطفال، تكون مناسبة لمختلف المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية) وتستند إلى استعراض للدراسات الموجودة. وينبغي أن تنظر الدراسة في الطريقة التي يمكن بها للبلدان الضعيفة والسكان المستضعفين ضمان الحصول على الغذاء عندما يتسبب تقلب الأسعار في اضطراب الأسواق.

(2) ***الحماية الاجتماعية*** : السبل الكفيلة بتخفيف حالة الضعف من خلال برامج وسياسات اجتماعية وإنتاجية لشبكات الأمان تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، مع مراعاة اختلاف الظروف في مختلف البلدان والأقاليم. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض أثر السياسات الحالية على **تحسين** الظروف المعيشية وقدرة الفئات الضعيفة من السكان على التكيف مع الأوضاع، لا سيما صغار المنتجين في المناطق الريفية والفقراء في المناطق الحضرية والريفية فضلا عن النساء والأطفال. كما ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الفوائد لتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز سبل كسب العيش المحلية والنهوض بالتغذية.

(3) ***تغير المناخ***: استعراض التقييمات والمبادرات القائمة بشأن آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على الأقاليم والسكان الأكثر تضررا وضعفا والعلاقة بين تغير المناخ والإنتاجية **الزراعية**، بما في ذلك التحديات والفرص المتاحة لسياسات وإجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة تأثيراته لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

28- قيام مكتب اللجنة، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة، بتحديد أفضل السبل للمضي قدما في عملية وضع التوصيات أو الخيارات للدورة السابعة والثلاثين للجنة.

## تاسعاً- التنسيق العالمي على صعيدي الأمن الغذائي والتغذية دعماً للعمليات القطرية

### (أ) وضع إطار استراتيجي عالمي

29- عرضت الأمانة الوثيقة CFS: 2010/2 بعنوان "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية – مذكرة مفهومية". واتفقت اللجنة على إطلاق عملية تشاورية شاملة يتولاها مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بمساعدة الأمانة المشتركة وبالتعاون الوثيق مع المجموعة الاستشارية وبمشاركة أصحاب الشأن كافة بغية إعداد النسخة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية قبل شهر أكتوبر/تشرين الأول 2012، على أن تتاح آخر المعلومات المتوافرة بصورة منتظمة لمراعاة النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة. وتتمثل الخطوة الأولى في هذه العملية التشاورية في إيجاد اتفاق حول الغايات المرجوة من الإطار الاستراتيجي العالمي ومبادئه الأساسية وهيكله، مع مراعاة الأطر الموجودة. وبإمكان فريق الخبراء الرفيع المستوى المساهمة في هذه العملية في المسائل التي أسندت إليها اللجنة الأولوية.

### (ب) رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري

30- عرضت الأمانة الوثيقة CFS: 2010/3 بعنوان رسم خرائط إجراءات الأمن الغذائي على الصعيد القطري. واتفقت اللجنة على ما يلي:

- إقرار الخطة المقترحة للإعداد والتنفيذ الواردة في هذه الوثيقة؛
- تشجيع أصحاب الشأن المهتمين على المشاركة في مواصلة إعداد هذه المبادرة على الصعيد القطري؛
- الطلب إلى الأمانة مواصلة القيام، بدعم من أصحاب الشأن في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي العالمي، بتيسير خطة الإعداد والتنفيذ الواردة في الوثيقة CFS: 2010/11 باعتبارها أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج عمل اللجنة للفترة 2011/2010 بغية تقديم آخر المعلومات عن العملية، بما في ذلك التجارب من البلدان، في دورة اللجنة عام 2011؛

- التوصية بأن تعرض أربع إلى ست حكومات نتائج رسم الخرائط خلال دورة لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2011 وإطلاع المشاركين في المناقشات على الإجراءات والاستثمارات على المستوى الوطني والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة والفوائد المكتسبة منها والحاجة إلى المساعدة الدولية.

31- أكدت اللجنة على أن مبادرة رسم الخرائط ينبغي أن تنظر أيضاً في اتخاذ الإجراءات المتصلة بالتغذية.

## عاشراً- آفاق المستقبل بالنسبة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي – تنفيذ الإصلاحات

32- أثنت اللجنة على الوثيقة CFS:2010/9 بعنوان "اقتراح لآلية دولية للمجتمع المدني للأمن الغذائي والتغذية من أجل العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي" وشجّعت أصحاب الشأن الآخرين على اتباع النهج نفسه.

33- وأقرّت اللجنة التوصية الواردة في الوثيقة CFS:2010/4 بعنوان "اللائحة الداخلية المعدلة" والتي تقضي بأن تواصل مجموعة عمل منبثقة عن المكتب، في نهاية سنة 2010 وطوال سنة 2011، مراجعة وتعديل اللائحة الداخلية للجنة والمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة ودستور منظمة الأغذية والزراعة في ضوء وثيقة الإصلاح (CFS 2009/2 Rev2) وطبقاً للعملية والجدول الزمني المقترح في القسم الثالث من الوثيقة.

34- وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على أنه، خلال المرحلة الانتقالية التي تنتهي في أكتوبر/تشرين الأول 2011، لن يكون بالإمكان تطبيق اللائحة الداخلية والمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة الموجودتين حالياً إلا في حال كانتا متطابقتين تماماً مع وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، نصاً وروحاً [2].

35- وعرضت الأمانة الوثيقة CFS:2010/5 بعنوان "برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وميزانيتها". وإنّ اللجنة:

- قد صادقت على برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011
- أوصت بأن يخضع برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2012-2013 لمزيد من الدرس من قبل المكتب
- قررت إحالتها إلى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي لدراستهما، وذلك وفقاً للائحة المالية والأنظمة المرعية في كلّ منها
- صادقت على اقتراح وضع إطار مستند إلى النتائج خاص بلجنة الأمن الغذائي العالمي بما يتماشى والأولويات التنظيمية للوكالات التي توجد مقارها في روما (وغيرها من المنظمات) على غرار برنامج العمل المتعدد السنوات ويستحسن أن يُعرض هذا الإطار خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة في عام 2011.

[2] أخذت اللجنة علماً بموقف ممثل المستشار القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي تعبر عنه الفقرة 6 من الوثيقة CFS:2010/4، بخصوص المادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة.

# المرفق ألف

## جدول الأعمال

أولاً– المسائل التنظيمية

ثانياً– التحضيرات للدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي

ثالثاً– حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010

رابعاً– المستجدات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية

خامساً– المبادرات الإقليمية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

سادساً– لمحة عامة من الرئيس عن الطلبات المقدمة من البلدان إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي

سابعاً– المبادرات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية – دراسات حالة

ثامناً– موائد مستديرة عن السياسات

تاسعاً– التنسيق العالمي على صعيدي الأمن الغذائي والتغذية دعماً للعمليات القطرية

عاشراً– آفاق المستقبل بالنسبة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي – تنفيذ الإصلاحات

حادي عشر– تقرير الدورة

# المرفق باء

## عضوية اللجنة

الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية إيران الإسلامية)
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بوركينا فاسو
بولندا
بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الدانمرك
الرأس الأخضر
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سان مارينو
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا

غواتيمالا
غينيا
غينيا الاستوائية
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
فنلندا
قبرص
قطر
كاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
لكسمبرغ
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النرويج
النمسا
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

# المرفق جيم

## البلدان والمنظمات الممثلة في الدورة

### أعضاء اللجنة

أفغانستان
الجزائر
أنغولا
الأرجنتين
جمهورية أرمينيا
أستراليا
النمسا
أذربيجان
بنغلاديش
بلجيكا
بنن
بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
البرازيل
بلغاريا
الكاميرون
كندا
الرأس الأخضر
تشاد
شيلى
الصين
كولومبيا
الكونغو
كوستاريكا
كرواتيا
كوبا
قبرص
الجمهورية التشيكية
كوت ديفوار
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
الدانمرك
الجمهورية الدومينيكية
إكوادور
مصر
السلفادور
إريتريا
إستونيا
إثيوبيا
الإتحاد الأوروبي (منظمة عضو)
فنلندا
فرنسا
غابون
ألمانيا
غانا
اليونان
غواتيمالا
غينيا
هايتي
هنغاريا
الهند
إندونيسيا
إيران (جمهورية إيران الإسلامية)
العراق
آيرلندا
إيطاليا
اليابان
الأردن
كينيا
الكويت
لاتفيا
لبنان
ليسوتو
الجماهيرية العربية الليبية
لكسمبرغ
مدغشقر
ماليزيا
موريتانيا

موريشيوس
المكسيك
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
هولندا
نيوزيلندا
نيكاراغوا
النيجر
نيجيريا
النرويج
عمان
باكستان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
البرتغال
جمهورية كوريا
جمهورية مولدوفا
رومانيا
الاتحاد الروسي
سان مارينو
المملكة العربية السعودية
سلوفاكيا
سلوفينيا
جنوب أفريقيا
إسبانيا
سري لانكا
السودان
السويد
سويسرا
تايلند
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
تركيا
أوغندا
أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة
المملكة المتحدة
جمهورية تنزانيا المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية
أوروغواي
فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
اليمن
زامبيا
زمبابوي

**المراقبون من الدول الأعضاء التي ليست أعضاءً في اللجنة**

بوروندي
إسرائيل
ليبريا
ملاوي
مالطة
موناكو
ميانمار
نيبال
رواندا
سوازيلند
الجمهورية العربية السورية
طاجيكستان

**المراقبون الآخرون**

الكرسي الرسولي
نظام مالطة ذو السيادة

## المشاركون

**الوكالات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة**

الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

منظمة العمل الدولية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية

جامعة الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

**نظم البحوث الزراعية الدولية**

المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي

المعهد عبر الوطني

**المؤسسات المالية الدولية والإقليمية**

البنك الدولي

**منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية**

منظمة ACTION AID INTERNATIONAL

منظمة العمل على مكافحة الجوع

فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز

وكالة التعاون والبحوث في مجال التنمية

لاتحاد الآسيوي للمزارعين من أجل التنمية الريفية المستدامة

الرابطة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية

الشراكة الآسيوية

الشراكة الآسيوية لتنمية الموارد البشرية في الأرياف الآسيوية

الاستراتيجيات الجماعية المعنية بالأغذية (كونكورد)

CONCERN WORLDWIDE
الاتحاد العام الأوروبي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالإغاثة والتنمية
**شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء**
منظمة الفرنسيسكان الدولية
جمعية أصدقاء الأرض الدولية
التحالف الدولي ضد الجوع
الرابطة الدولية لقوانين المياه
الرابطة الكاثوليكية الريفية الدولية
التعاون الدولى من أجل التنمية والتضامن
الاتحاد الدولى للاقتصاد المنزلى
الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين
لإتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والحرة
الاتحاد الدولى لحركات الزراعة العضوية
الاتحاد الدولى للعاملات فى المهن القانونية
المجلس الدولى لمعاهدات السكان الأصليين في الأمريكتين والمحيط الهندي
الحركة الكاثوليكية الدولية للشباب الزراعي والريفي
لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية – الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة
منظمة أطباء بلا حدود
الحملة الدولية للأغذية والزراعة والتنمية الريفية لاستئصال الجوع والفقر (MORE AND BETTER CAMPAIGN)
منظمة أوكسفام الدولية
شبكة العمل الخاصة بمبيدات الآفات
منصة منظمات المزارعين في أفريقيا الوسطى
مجموعة PRACTICAL ACTION (مجموعة تطوير التكنولوجيا الوسيطة)
منظمة حقوق الإنسان والديمقراطية
شبكة منظمات المزارعين الريفيين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا
الرابطة الدولية لأخوات المحبة
المبادرات الإقليمية في جنوب شرق آسيا لتمكين المجتمعات المحلية
الحركة الدولية للمزارعين الريفيين(VIA CAMPESINA)
المنظمة النسائية للتنظيم من أجل التغير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية(WOCAN)
الرابطة النسائية العالمية من أجل السلام والحرية
المنتدى العالمي للصيادين والعاملين في صيد الأسماك

المنتدى العالمى للعاملين فى مصايد الأسماك

**رابطات القطاع الخاص، والصناديق الخيرية الخاصة**

الاتحاد الدولي لحياة المحصول

منظمة الروتاري الدولية

**<u>المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية</u>**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية

منتدى الاتحادات العالمية للمناطق (FOGAR)

المنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية

معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة

اللجنة الدولية للصليبالأحمر

الاتحاد الدولى للصليب الأحمر والهلال الأحمر

مجلس الحبوب الدولى

المنظمة الدولية للهجرة

الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات توريد الأغذية الجاهزة والتبغ ورابطات العمال ذات الصلة

**<u>المراقبون من المنظمات الدولية الأخرى غير الحكومية</u>**

حملة ONE CAMPAIGN

المنتدى الريفي العالمي

الحوار بين دول الأطلنطي بشأن المساعدة الغذائية

# المرفق دال

## قائمة الوثائق

| رقم الوثيقة | العنوان |
|---|---|
| CFS:2010/1 | جدول الأعمال المؤقت والملاحظات عليه |
| CFS:2010/2 | الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية – مذكرة مفاهيمية |
| CFS:2010/3 | رسم خرائط الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي على المستوى القطري |
| CFS:2010/4 | اللائحة الداخلية المنقحة للجنة الأمن الغذائي العالمي |
| CFS:2010/5 | برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وميزانيتها |
| CFS:2010/6 | التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الطويلة الأمد: القضايا والتحديات |
| CFS:2010/7 | حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة |
| CFS:2010/8 | إدارة حالات الضعف والمخاطر |
| CFS:2010/9 | اقتراح لإنشاء آلية دولية على نطاق المجتمع المدني معنية بالأمن الغذائي والتغذية ومسؤولة عن العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي |
| CFS: 2010/Inf.1 | الجدول الزمني المؤقت |
| CFS: 2010/Inf.2 | قائمة الوثائق |
| CFS: 2010/Inf.3 | عضوية لجنة الأمن الغذائي العالمي |
| CFS: 2010/Inf.4 | قائمة المندوبين والمراقبين |
| CFS: 2010/Inf.5 | بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء |
| CFS: 2010/Inf.6 | بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أو من يمثله |
| CFS: 2010/Inf.7 | بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو من يمثله |
| CFS: 2010/Inf.8 | بيان المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أو من يمثلها |
| CFS: 2010/Inf.9 | بيان يُلقى بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة |
| CFS: 2010/Inf.10 | خطوط توجيهية للعروض – المستجدات العالمية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية |
| CFS: 2010/Inf.11 | خطوط توجيهية للعروض – المبادرات الإقليمية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية |
| CFS: 2010/Inf.12 | خطوط توجيهية للعروض – المبادرات القطرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية – (دراسات حالة) |
| CFS: 2010/Inf.13 | خطوط توجيهية للعروض – موائد مستديرة عن السياسات |
| CFS:2010/Inf.14 | اقتراح لإنشاء آلية دولية على نطاق المجتمع المدني معنية بالأمن الغذائي والتغذية ومسؤولة عن العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي |

# المرفق هاء

## بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

*سعادة السيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء المكتب،*
*سعادة السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي،*
*سعادة السيدة نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،*
*سعادة السيد الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة،*
*عزيزي السيد Swaminathan، رئيس اللجنة التوجيهية المنبثقة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى،*
*السادة أعضاء المجموعة الاستشارية،*
*معالي الوزراء،*
*السادة المندوبون والمراقبون الكرام،*
*أصحاب السعادة والمعالي،*
*السيدات والسادة،*

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن مدى تقديري لحضوركم هذا الأسبوع إلى روما من أجل المشاركة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي. فحضوركم اليوم بهذا العدد الكبير لهو أبلغ دلالة على الأهمية التي تولونها لعمل اللجنة. فهذه الدورة هي دورة تاريخية بالفعل. وهي المرة الأولى التي تُعقد فيها بعد تجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وإنّ عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي التي وافقت عليها اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين التي عقدت في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام الفائت ووافق عليها من ثمّ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، تهدف إلى تدعيم اللجنة إلى حد كبير وجعلها منتدى دولياً للتقريب بين السياسات وتنسيق الخبرات والإجراءات في سبيل مكافحة الجوع في العالم.

ولا يسعني إلا أنّ أتقدّم بالشكر لكم جميعاً على عملكم الدؤوب من أجل تنفيذ الإصلاحات والمساعدة في تنظيم هذه الدورة التي تَعِد بأن تكون دورة مفعمة بالنشاط وموجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة ومركّزة حول الخروج بتوصيات محددة عن الجوانب الرئيسية المتصلة بالأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وأودّ أن أعرب عن تقديري الشديد لأعضاء مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي بقيادة رئيس اللجنة السيد Noel De Luna، وإلى المجلس الاستشاري للمكتب وإلى الأمانة ككلّ.

ولقد كان توقيت إعادة تجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي وإعادة إحيائها توقيتاً ممتازاً. وأودّ أن أؤكد لكم التزامي الشخصي والتزام المنظمة أيضاً بإصلاح اللجنة لكي تؤدي دورها بالكامل في النظام العالمي لحوكمة الأمن الغذائي.

وقد نشأت الحاجة إلى إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في سياق كان يشهد ارتفاعاً سريعاً في معدلات الجوع نتيجة الارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية. وإنّ الأزمة الغذائية العالمية، مصحوبة بالركود الاقتصادي، دفعت بعدد الجياع في العالم إلى ما فاق عتبة المليار نسمة. وفي حين أشارت آخر بيانات تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم إلى أنّ عدد الجياع سوف ينخفض في عام 2010 ليصل إلى 925 مليون نسمة، ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسّن التوقعات الاقتصادية وانخفاض أسعار المواد الغذائية، إلا أنه لا يزال مرتفعاً بما لم يعد مقبولاً. فهو أعلى من المستوى الذي كان سائداً عندما التزم رؤساء الدول والحكومات بخفض الجوع إلى النصف في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في سنة 1996. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 30 بلداً من أزمة غذائية خطيرة تحتاج إلى مساعدات طارئة.

وإنّ انتشار الجوع وسوء التغذية والفقر وعدم القدرة على حماية البلدان والأشخاص الأشدّ عرضة للخطر من تأثيرات الصدمات إنما هو دلالة على وجود مشكلة هيكلية أعمق بكثير على صعيد انعدام الأمن الغذائي وهي مشكلة تستوجب اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ومنسّقة من قِبل جميع الأطراف الفاعلة المعنية وعلى المستويات كافة.

ويجدر بالعالم أيضاً أن يتصدى لتراجع معدّل الإنتاجية الزراعية بما فيها إنتاجية الحبوب الرئيسية. لكن لا بدّ للإنتاج الزراعي أن يزداد بنسبة 70 في المائة في العالم والضعف في البلدان النامية من أجل إطعام سكان العالم الذين من المتوقع أن يبلغ عددهم 9.1 مليار نسمة بحلول سنة 2050. وعلى كلّ هذا أن يتمّ في ظلّ تغيّر المناخ وموارد طبيعية شحيحة.

ومن العوامل الأخرى التي تستوجب تدخلاً سريعاً، ازدياد عدم استقرار أسواق المواد الأساسية كما يظهر من خلال كثرة تقلّب الأسعار. ومن شأن القرارات التي تتخذها البلدان من طرف واحد لفرض قيود على الصادرات أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع والمضاربة. ويسرّني أنكم ستتطرّقون إلى هذا الموضوع في مداولاتكم هذا الأسبوع.

إنّ المشاكل العالمية تستدعي حلولاً دولية ومحلية على حد سواء. فالأسباب الكامنة وراء الجوع والتي تتسم بتعقيدها وأبعادها المتعددة تتطلّب مشاركة مجموعة عريضة من أصحاب الشأن في محاولة للقضاء على الجوع. وتعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة، كأساس لشراكة عالمية يشارك فيها العديد من أصحاب الشأن، المنتدى المنشود لمناقشة المشاكل المعقّدة والتوصل إلى توافق في الآراء حول الحلول. وإنّ الطابع الحكومي الدولي وغير الحكومي للجنة الأمن الغذائي العالمي يعطي المشروعية السياسية في حين تحرص المشورة المتخصصة الرفيعة المستوى على أن تكون القرارات المتخذة مستندة إلى تحليل علمي وموضوعي سليم.

وإنّ لجنة الأمن الغذائي العالمي المتجددة مطالبة بسدّ ثغرة أساسية بين ازدياد تعقيد النظام الغذائي والزراعي وعولمته. ويجدر بها إنشاء نظام للحوكمة أكثر تنسيقاً ومصحوباً بإجراءات طويلة الأمد تتسم بالاتساق والفعالية.

وسيعطيكم رئيس مكتب اللجنة مزيداً من التفاصيل عما أحرز من تقدم حتى الآن في إصلاح اللجنة خلال السنة الماضية. ومن المشجّع أن نرى أنّ اللجنة قد أصبحت شاملة بالفعل من خلال إنشاء مكتبها الموسّع الجديد والمجموعة الاستشارية ومؤخراً اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى. وبهذا الصدد، اسمحوا لي أن أهنئ البروفيسور Swaminathan، الحاضر معنا اليوم، على تعيينه رئيساً للجنة التوجيهية وأن أؤكد له وللجنة التي يرأسها دعمنا التام لهما.

وتمثل واحد من الإنجازات الهامة الأخرى في توسيع أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي التي باتت تشمل موظفين من برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويمثل المجتمع المدني والقطاع الخاص قوّة سياسية واجتماعية واقتصادية مميّزة على المستويات كافة. ولقد أدّى ممثلوهما دوراً أساسياً في إنجاح المفاوضات بشأن وثيقة الإصلاح، فضلاً عن الاجتماعات اللاحقة بين الدورة والأخرى من اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية.

لكن لكي تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي عملية حكومية دولية رفيعة المستوى لصنع القرارات، من الضروري أن تكون الحكومات ممثلة على مستوى رفيع في اجتماعات اللجنة، وعلى مستوى وزاري إذا أمكن ذلك. وبالإضافة إلى الوزارات والإدارة الفنية، يتعيّن أيضاً مشاركة الوزارات المسؤولة عن التعاون والتنمية. ويسرّني للغاية بهذا الصدد أن ألاحظ وجود عدد من الوزراء وإني أنتهز هذه الفرصة لأرحّب بهم ترحيباً خاصاً.

ولكي تتمكن لجنة الأمن الغذائي العالمي من اتخاذ إجراءات ملموسة وتحقيق نتائج فعلية، من الأهمية بمكان أيضاً إقامة شراكات وعلاقات على المستوى القطري من خلال آليات مناسبة ومعترف بها على غرار المجموعات المتخصصة بمواضيع معيّنة وتحالفات قطرية للأمن الغذائي. وينبغي لهذه الآليات دعم السلطات المسؤولة لكي تحرص على ترشيد تخصيص الموارد والنجاح في تطبيق القرارات والبرامج.

وبالإضافة إلى ضرورة الحرص على أن تعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بصورة فعّالة، يتعيّن الحرص على استخدامها بصورة هادفة وفعّالة لمكافحة الجوع. ففي نهاية المطاف، سيتمّ تقييمنا والحكم علينا في ضوء النتائج المحققة لا العملية المتّبعة. ومن الضروري إيجاد استراتيجية عالمية تتضافر فيها طاقات الأطراف الفاعلة المعنية كافة، كلّ استناداً إلى ميزته المقارنة. ولكي تتكلل هذه العملية بالنجاح، يجدر بنا الاستفادة من النجاحات الماضية ومن أفضل الممارسات.

ولطالما جرى تكرار هذا بصورة واضحة في عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية، في تأكيد على الحاجة إلى تلافي إنشاء أجهزة وآليات جديدة.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة تماماً بهذه العملية. فما تتمتع به من خبرة وتجارب واختصاصات متعددة ووجود ميداني واسع تشكل جميعاً سماتاً حيوية. فالنجاحات التي تحققت على صعيد مكافحة الطاعون البقري ومجابهة إنفلونزا الطيور والجراد الصحراوي ومراقبة الأمن الغذائي من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وإنشاء أجهزة مثل الدستور الغذائي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بالإضافة إلى مساعدة الحكومات على إعداد الخطط والبرامج والمشاريع للأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر، تشكل جميعاً أصولاً حقيقية لتجديد اللجنة.

وتوخياً للمصداقية، يجدر بفريق الخبراء الرفيع المستوى أن يسعى إلى نقل مجموعة كبيرة من الآراء وأن يؤمّن تغطية جغرافية واسعة. وينبغي أن يتمّ تقييمها على أساس بيانات ودراسات ونتائج بحوث خضعت لاستعراض نظير ومتاحة في الأوساط العلمية والفنية، بالإضافة إلى عمل المؤسسات المتخصصة.

وبهذا المعنى، تؤدي منظمة الأغذية والزراعة دوراً مركزياً لإنجاح عملية إصلاح اللجنة انطلاقاً من فكرة الشراكة العالمية من أجل الأغذية والزراعة. فمنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى لجانها الفنية القطاعية المتعددة (لجنة الزراعة، لجنة مشكلات السلع، لجنة الغابات، لجنة مصايد الأسماك)، تتمتع بتاريخ حافل من العمل مع الأجهزة المتخصصة والفرق الاستشارية وفي إقامة شبكات مع مراكز الخبرة في مختلف الاختصاصات المتصلة بالأغذية والزراعة.

وتصدر المنظمة كذلك العديد من المطبوعات الرئيسية المعروفة عالمياً من ضمنها *حالة الأغذية والزراعة* (SOFA)، *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم* (SOFI)، *حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم* (SOFIA)، *حالة الغابات في العالم* (SOFO)، *حالة أسواق السلع الزراعية في العالم* (SOCO)، فضلاً عن تقارير التوقعات العالمية على غرار تقرير *الزراعة في العالم: نحو 2030/2015*.

*أصحاب المعالي والسعادة،*
*معالي الوزراء والسادة المندوبون الكرام،*
*السيدات والسادة،*

أنا واثق تماماً من أنّ هذه الدورة التاريخية سوف تعطي دفعاً للجنة الأمن الغذائي العالمي لكي تحقق رؤيتها المتمثلة في "أن تشكل المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين بالعمل معاً بصورة متناسقة دعماً للعمليات التي تقودها البلدان صوب القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء."

وإني لأتطلّع إلى حصيلة مداولاتكم.

وأتمنى لكم النجاح في مداولاتكم وأشكركم جزيل الشكر على حسن إصغائكم.

# المرفق واو

## بيان السيدة JOSETTE SHEERAN المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي

إننا نجتمع اليوم، في الوقت المناسب، لأنه بعد أشهر عديدة من العمل المضني يلتئم العالم في لجنة الأمن الغذائي العالمي (لجنة الأمن الغذائي) في حلتها الجديدة. وأود أن أتوجه بالتهنئة إلى الرئيس De Luna وجميع الدول التي عملت بتفان لتحقيق هذا الهدف: تهانينا لكم على هذا الإنجاز الكبير.

إن الهدف من وراء لجنة الأمن الغذائي الجديدة يكمن في توفير قيادة عالمية ودعم وحلول عملية لدول العالم في السعي النبيل والقابل للتحقيق المتمثل في القضاء على آفة الجوع وسوء التغذية التي ليست وليدة اليوم. ولكن لماذا يمكن تحقيق ذلك؟ يعزى ذلك إلى أن العديد من الدول أثبتت أننا نعرف كيف نخرج من ربقة انعدام الأمن الغذائي المزمن، كما أظهرت ذلك الصين والبرازيل وغانا وبلدان أخرى عديدة. ولكن لماذا يشكل ذلك أمرا ملحا؟ فهذا مرده أن شخصا واحدا من أصل سبعة أشخاص في العالم اليوم يفتقر إلى ما يكفي من الغذاء، والإضطرابات الأخيرة في أسواق المواد الغذائية العالمية تذكرنا مرة أخرى أنه لا زال علينا التحلي بالحيطة والحذر.

ونحن ندرك أنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي بالنسبة لكل شخص على حدة أو لكل دولة على حدة، وهو يقتضي أيضا اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة وتعاونية نظرا لاعتماده على الأحوال الجوية والمياه والتكنولوجيا والتجارة والاستقرار. ولجنة الأمن الغذائي الجديدة هي المنتدى الوحيد في العالم الذي يشمل الآن النطاق الكامل لأصحاب الشأن من المجتمع المدني والدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومشاركة أكبر بكثير لكل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومشاركة كاملة للأمم المتحدة من خلال الممثل الخاص للأمين العام. والأهم أن ولايتها باتت تغطي الآن النطاق الكامل للأمن الغذائي من الزراعة إلى دعم صغار المزارعين، وأسواق المواد الغذائية إلى التغذية، وشبكات الآمان الغذائي إلى الإجراءات الطارئة للحيلولة دون وقوع حالات المجاعة وللوصول إلى أشد الناس ضعفا من جياع العالم.

وفي ما يتعلق بالتغذية، تشدد الأدلة الجديدة الدامغة على أن هدفنا يجب ألا يتمثل في توفير سعرات حرارية لكل فرد فحسب؛ فالمغذيات الدقيقة مهمة للغاية. وإن أية ثورة للقضاء على الجوع تكون غير كاملة في غياب القضاء على آفة نقص التغذية التي تعيق وبشكل دائم نمو عقول الملايين من مواطنينا وأجسامهم. وهذه مأساة يمكن اتقاء شرها. ولذلك يجب أن تكون لجنة الأمن الغذائي في صلب الإجراءات العالمية لاستئصال هذه الآفة الآن.

ولدينا حقا فريق عالمي من الخبراء كجزء من لجنة الأمن الغذائي تحت قيادة الدكتور Swaminathan، أحد أبطالي الشخصيين. وتستطيع لجنة الأمن الغذائي الآن بشكل منقطع النظير الوصول إلى المعلومات والخبرات والتجارب الواقعية من الميدان. ويمكن للجنة الأمن الغذائي الجديدة، بهذه العناصر مجتمعة، أن تكون صوتا يُعتد به في الساحة العالمية لضمان بقاء مسألة الأمن الغذائي في صدارة جدول الأعمال العالمي.

وقد جاءت الأزمة الغذائية لعام 2008، التي أدت إلى تسونامي عالمي من تزايد مستويات الجوع، لتوقظنا من سباتنا. فالاضطرابات الأخيرة تذكرنا مرة أخرى أنه في حين فعلنا الكثير لجعل العالم يلتئم في لجنة الأمن الغذائي، وفي فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي التابعة للأمين العام، والإجراءات التي تتخذها مجموعة الثماني ومجموعة العشرين، والاتحاد الأفريقي ووجهات أخرى كثيرة، والقيادة المعززة القوية للبنك الدولي، فنحن لم نُعدّل بعد حتى الآن بشكل كامل نظمنا الغذائية للمساعدة على التخفيف من حدة الصدمات والضربات.

وبالإضافة إلى التدابير التي أشار إليها للتو الدكتور ضيوف، أود أن اقترح عليكم بضعة إجراءات أرى أنه يجدر بلجنة الأمن الغذائي النظر فيها للحؤول دون وقوع طفرة أخرى في مستويات الجوع ونقص التغذية.

أولا، علينا أن نكفل أن جميع الإجراءات التي نتخذها، من البذور إلى التغذية المدرسية، إلى الإجراءات الطارئة، تعالج مسألة نقص التغذية، لا سيما في الأيام الألف الأولى من تكوين النطفة إلى سن الثانية من العمر. وإن الحدث الأخير بشأن الأيام الألف الأولى الذي نظم في نيويورك من قبل آيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأوغندا ووزراء خارجية العديد من البلدان الأخرى، هو نوع الإجراءات التي يمكن أن تساعد على حشد الاهتمام الذي نحتاجه.

ثانيا، نحن بحاجة إلى بروتوكولات أقوى لحماية الدول والسكان الأشد ضعفا في الأسواق الضيقة والمضطربة. وفي أوج الأزمة الغذائية، حرم 140 مليون شخص آخر من الحصول على التغذية المناسبة ولم تتمكن دول بأكملها من إشباع احتياجاتها الغذائية. وأدعو مرة أخرى وعلى وجه الاستعجال إلى إعفاء الإمدادات الغذائية الإنسانية من أنواع الحظر على الصادرات، وإعادة التأكيد على ما تم الاتفاق عليه في إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لعام 2009، وما أشير إليه في بيان لا كويلا المشترك للأمن الغذائي الذي اعتمدته مجموعة الثماني. وهذا من شأنه أن يضمن قدرة برنامج الأغذية العالمي على توفير مساعدات حيوية للسكان أو الدول الأشد ضعفا المحرومة من الحصول على الأغذية. ويمكن لهذا أن يؤدي إلى استقرار الأوضاع.

وينص إعلان روما على أنه "سوف نزيل القيود المفروضة على تصدير الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي تُشترى للأغراض الإنسانية غير التجارية، وسوف نقوم بالتشاور والإخطار المسبق قبل فرض أي قيود جديدة". ومن شأن هذه الإجراءات، إذا ما تم العمل بها، أن تبعث إشارة قوية بأنه لن نواجه تسونامي صامت آخر بدون أداة رئيسية لضمان اتخاذ إجراءات طارئة فعّالة. وإننا نناشد لجنة الأمن الغذائي وجميع الدول دعم اتخاذ هذه الإجراءات العالمية الحيوية.

ويمكن لبرامج التأمين ضد الكوارث وأحوال الطقس أن تساعد على تفادي خطر الكوارث وتـوفير تمويـل جـاهز للاستخدام لمواجهتها عند حدوثها. وأنوه هنا إلى الإجراء الأخير الذي اتخـذه الاتحـاد الأفريقـي للنظـر في اعتمـاد نهـج شامل في هذا الشأن.

ويجب علينا تحقيق الاستقرار في الآليات العالمية لمكافحة الجوع لضمان قدر أكبر من إمكانيـة التنبـؤ بالتمويـل والتنفيذ وقت حدوث أزمة. وأود مرة أخرى أن أشكر جميع الدول المجتمعة هنـا للـدعم الـذي قدمتـه خـلال السـنوات الثلاث من الإصلاحات العميقة والتي اعتبرت أنها ربما الأكثر عمقا منذ عقود، وإلى برنامج الأغذية العالمي على أساليب التنفيذ التي يعتمدها. وقد بات من الممكن الآن للمساعدات الغذائية التي نراها اليوم أن تدعم الأسواق الهشـة مـع إنقـاذ الأرواح في الوقت ذاته.

ويمكننا أيضا أن نفعل أكثر من هذا بكثير لاستخدام الصلة القوية بين المساعدات الغذائية وصغار المزارعين مـن خلال تعزيز الأدوات المبتكرة، مثل مبادرة الشراء من أجل التقدم.

ويجب علينا النظر في زيـادة التركيـز علـى المـرأة. وقـد يكـون مـن بـاب المبالغـة، ولكـن لـيس كـثيرا، القـول "أطعم امرأة فتطعم العالم". فثمة وجه لنسبة 70 في المائة من الإنتاج الزراعي الصـغير النطـاق وهـو وجـه امـرأة. وهنـاك وجه للجوع وهو وجه امرأة. وهناك وجه لنقص التغذية بين الأجيال وهو وجه امرأة. وهناك وجه لـبعض الحلـول الـتي أثبتت فعاليتها والتي تمكن المرأة من النمو بصورة أكبر، للوصول إلى الأسواق، لطهي الطعام بأمان ولإطعام عائلاتها غذاءً مغذيا. ويمكن للمرأة، بل ويجب عليها، مساعدتنا على كسب هذه المعركة.

وبالإضافة إلى ذلك، فهناك مسألة توطيد مستوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقاسـم النجاحـات القويـة الأخيرة من البرازيل إلى المكسيك إلى الهند وبنغلاديش وفييت نام، وبرنامج الاتحاد الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ومبادرة قطر الخاصة بالأراضي الجافة، وغيرها. وفي واقـع الأمـر، سـتقدم لجنـة الأمـن الغـذائي هـذا الأسـبوع العديد من دراسات الحالات القطريـة للـتعلم مـن تجـارب البلـدان وتحديـد أفضـل الممارسـات والمجـالات الـتي يمكـن تحسينها. وهذا أمر بالغ الأهمية، أمر تجد لجنة الأمن الغذائي المصلحة نفسها في موقف لا مثيل له للقيام به.

وعلاوة على ذلك، فـإن العلاقـة مـع القطـاع الخـاص حاسمـة الأهميـة. وكمـا أعـرب عـن ذلـك الأمـين العـام Ban Ki-moon في نيويورك الأسبوع الماضي، فإنه لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون شراكة مع القطاع الخاص وما من مجال ينسحب عليه ذلك بقوة أكثر من مجال الأمن الغذائي.

ونحن نشهد ثورة في إيجاد حلول لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى القطري. وإني أرى ذلك كل يوم. فلدينا مجموعة أدوات قوية للاستفادة منها، مـن مخـزن معـارف المنظمـة إلى دعـم الصـندوق الـدولي للتنميـة الزراعيـة لصـغار المزارعين، إلى آلية المساعدة الغذائية المصلحة في برامج التغذية وشبكات الأمان لبرنامج الأغذيـة العـالمي، مثـل التغذيـة

المدرسية والنقد والقسائم ومبادرة الشراء من أجل التقدم وربط المزارعين بالأسواق. كما لدينا مجموعة عالمية من الإجراءات مع شركاء ابتكاريين واستراتيجيين من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يقدمون منبعا من المعارف والدعم.

ويجب علينا جميعا العمل لضمان اغتنام لجنة الأمن الغذائي لهذه الفرصة ولجدول أعمال هذا الأسبوع الحافل للإصغاء إلى جميع الأطراف وتبادل الآراء والأهم لتقديم السبل الملموسة لاتخاذ الدول للإجراءات اللازمة للتغلب على الجوع وسوء التغذية.

وينبغي للجنة الأمن الغذائي المصلحة أن تستفيد مما نعرف أنه فعال بحكم تجربتنا التعاونية خلال الأزمة الغذائية. لقد رأينا قوة العمل معا مع قيادة الأمين العام وجاك ضيوف خلال الأزمة الغذائية، ومن خلال السيد David Nabarro وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي. وقد تم حشد جميع الفرق القطرية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية للمساهمة في هذه الجهود.

ورأينا دولا تعزز دعمها لما نبذله من جهود، مع تدفق غير مسبوق لدعم جهات مانحة عديدة – من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى المملكة العربية السعودية إلى ملاوي إلى تايلند وغيرها. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الدول التي يتجاوز عددها المائة التي تضامنت مع جياع العالم خلال الأزمات الثلاث: الأزمة الغذائية وأزمة الوقود والأزمة المالية. وعلى الرغم من الأوقات الاقتصادية الصعبة، أعطى العالم الأولوية للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفا ولتقليل عدد الجياع إلى حد كبير. واليوم يتراجع مستوى الجوع، ووقف العالم مرة أخرى لضمان حدوث ذلك — وكُلّلت هذه العملية بالنجاح. وتدل هذه الاستجابة على أنه يمكننا من خلال العمل معا إحداث تغيير كبير لتهدئة الأوضاع الساخنة ولإنقاذ الأرواح.

وهذا يساعد على تحقيق استقرار الدول والمجتمعات التي تواجه أزمات غذائية، وسيكون له فوائد دائمة. ونحن نعرف أنه عندما يحرم طفل دون سن الثانية من الحصول على ما يكفي من الغذاء، فإن دماغه وجسمه لن يتماثلا إلى الشفاء أبدا. ونحن نعلم أيضا أن المزارع الذي يضطر إلى بيع كل ما لديه من ماشية وأصول لإطعام عائلاته وقت الأزمة قد لا يتعافى لعقود.

وإذ نجتمع، لنتذكر تحدياتنا الأكثر إلحاحا. فأسعار المواد الغذائية غير المنظمة والعواصف والفيضانات والزلازل والنزاعات زجت بملايين الأشخاص في بعض الدول المجتمعة هنا إلى حالة من الضعف الفظيع خلال الأشهر الثمانية الماضية فحسب. ومع الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي والجفاف المهدد للحياة في الساحل والمستوى العالي للفيضانات في باكستان، رأينا فقدان وانقطاع سبل كسب العيش وفرص الحصول على الغذاء بالنسبة إلى أكثر من 50 مليون شخص في تلك الحالات الثلاث فقط.

والسؤال المطروح أمامنا هو ما إذا كان بإمكان لجنة الأمن الغذائي أن تكون منصة قوية حافزة لدعم العالم في تعزيز الحلول الفعالة لتكرار النجاح الذي تحقق وحشد العالم لدعم الاستراتيجيات القطرية. فدعونا ننتقل من الأقوال إلى الأفعال الملموسة بالاستناد إلى الحلول التي أثبتت فعاليتها حتى يتسنى لجميع الآباء التمتع بكرامة إطعام أفراد أسرهم، ولكل مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة التمتع بالفخر في إطعام أفراد مجتمعه، وحتى يُمكن لكل زعيم ضمان توفير القوت لشعبه. وهذه المعركة لتحقيق ما يكفي من الغذاء والتغذية للجميع هي معركة يمكن كسبها – وعلينا كسبها.

وشكرا على حسن إصغائكم.

# المرفق زاي

## بيان صادر عن ممثل رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
## أدلت به السيدة Yokiko Omura، نائبة رئيس الصندوق

أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات المندوبين الكرام،
زملائي الأعزّاء،
سيداتي وسادتي،

أود بداية أن أتوجّه بالشكر إلى رئيس المكتب وأعضائه على الجهود الكبرى التي بذلوها في سبيل إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال العام الماضي. ويدلّ كلّ من جدول أعمال هذا العام، والأنشطة الجارية هذا الأسبوع بشكل واضح على المستوى العالي من الالتزام والعمل الذي تميزت به عملية الإصلاح هذه.

إننا ندرك جميعاً أنّه، على الرغم من إحراز تقدّم مشجّع على صعيد الحدّ من الجوع والفقر في الكثير من المناطق، فالعالم بشكل عام ليس على المسار الصحيح من أجل تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل بخفض نسبة من يعانون الجوع والفقر إلى النصف. وكما سبق وأشار الدكتور ضيوف، فإنّ عدد الجياع في العالم اليوم أعلى مما كان عليه في عام 1996 حين وُضع الهدف الخاص بالحد من الجوع.

قد تبدو لنا هذه الأرقام مجرّدةً بحد ذاتها، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أنّ كل شخص جائع من الجياع البالغ عددهم 925 مليون نسمة هو إنسان –– أي أنه أمٌ أو ابنةٌ أو أبٌ أو ابنٌ.

ولن نتمكن من وضع حد للجوع إلا إذا نجحنا في خفض الفقر المدقع والتعرّض للجوع.

ويعني ذلك في بلدان كثيرة – – لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى — مضاعفة الجهود لزيادة إنتاج الأغذية ومساعدة سكان الريف الفقراء على التكيّف مع آثار تغيّر المناخ. ولكنّ هذا يعني أيضاً في الكثير من البلدان ضمان حصول سكان الريف الفقراء على الغذاء الذي يحتاجون إليه لكي ينعموا بصحة جيدة ويكونوا قادرين على الإنتاج.

ومن المفارقات القاسية في الحياة، افتقار صغار المزارعين في أحيان كثيرة إلى الأدوات المطلوبة لزراعة ما يكفي من الغذاء لأسرهم. فثلاثة أرباع الأطفال الذين يعانون سوء التغذية في أفريقيا يعيشون في مزارع صغيرة. وفي آسيا وأمريكا اللاتينية، كثيراً ما يعاني أطفال المزارع الصغيرة الجوع.

والواقع أن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون في حالة من الفقر المدقع في المناطق الريفية من البلدان النامية، ويعيش الكثيرون منهم في المزارع الصغيرة.

ولكنهم، بصفتهم مزارعين، يتمتعون بإمكانات هائلة لزيادة إنتاج الأغذية وتحسين الأمن الغذائي. والحقيقة أن المزرعة الصغيرة غالباً ما تكون أكثر إنتاجية في الهكتار الواحد من المزرعة الكبيرة حين تكون ظروفهما الإيكولوجية الزراعية وفرص حصولهما على التكنولوجيا متشابهة.

ويعتبر الاستثمار في صغار المزارعين — من خلال تحسين فرص حصولهم على الأراضي، وعلى التكنولوجيا الملائمة، وعلى الخدمات المالية ودخول الأسواق، وتلبية متطلباتهم الأخرى — الطريقة الأكثر فعالية لتوليد حركة واسعة النطاق كفيلة بتحريرهم من براثن الفقر والجوع.

وقد تمّ الاعتراف بذلك على نحو متزايد في السنوات القليلة الماضية، والدليل على ذلك مجموعة المبادرات الجديدة التي أطلقتها الحكومات والمنظمات الدولية لتقديم دعم مباشر أو غير مباشر لصغار المزارعين.

وأحد الأمثلة المبتكرة عن تلك المبادرات هو البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يضمّ الجهات المانحة – بما يشمل عدداً من الحكومات ومؤسسة غايتس وعدداً من الشركاء (بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني – بهدف تمويل المشاريع التي تعزز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وتسوّق له.

ولكن يجب أن يكون من الواضح أنه لا يمكن لزيادة الاستثمارات في الزراعة أن تحقق النتائج المنشودة إلا في ظلّ وجود سياسات وشراكات وطنية ودولية داعمة ومتناسقة.

وقد وضَعَنا كلّ من إعلان باريس وجدول أعمال أكرا على المسار الصحيح؛ غير أنّ تفعيل المساعدة لا يشكّل سوى جزءاً واحداً من الحلّ. فمن المهم أيضاً أن يعمل جميع أصحاب الشأن معاً لاقتسام ما لديهم من خبرات وحلول، ولتهيئة سياسات داعمة تعكس الطابع العالمي كما المحلي، للأمن الغذائي.

ويكمن هنا الدور المركزي الذي تستطيع لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تؤديه — أي اللجنة التي تم إصلاحها والتي أصبحت أكثر شمولاً بفضل المشاركة الناشطة للمجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص، والتي تتمتع بأمانة أقوى وبمجموعة استشارية ذات قاعدة عريضة وبفريق من الخبراء المعترف بهم دولياً.

ونحن نوافق المدير العام للمنظمة الدكتور جاك ضيوف رأيه بوجود حاجة ملحة إلى تركيز عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء على مسألة **تقلب أسعار المواد الغذائية** وأسواق السلع الغذائية، على الصعيدين الدولي والوطني.

**ويُعتبر أثر تغير المناخ على الزراعة** من المجالات الأخرى ذات الأولوية التي تهدد على نحو مباشر ومتزايد الإنتاج والأمن الغذائي. كما أن مسألة **الحصول المنصف والآمن على الأراضي والمياه** في ظلّ التنافس المتزايد على الموارد الطبيعية هي أيضاً غاية في الأهمية. وتطرح كل هذه المسائل المذكورة تحديات كبيرة أمام المزارعين ومنتجي الأغذية في سعيهم إلى الاستثمار في الزراعة وإلى تحديثها.

يرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن للجنة الأمن الغذائي العالمي دور هام جداً تؤديه في السنوات المقبلة. ونحن قد شاركنا بشكل مكثف في عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي ونحن ملتزمون المشاركة المستمرة في لجنة الأمن الغذائي العالمي الجديدة. كما أننا نعمل مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في الأمانة المشتركة وفي المجموعة الاستشارية. ويقدم الصندوق أيضاً بعض الدعم المالي إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي وسوف ينظر في إمكانية توفير المزيد من التمويل العام المقبل.

نعتبر مشاركتنا في لجنة الأمن الغذائي العالمي أساساً بمثابة دعم لها. ويعتمد نجاح إصلاح اللجنة في المقام الأول على مشاركة الحكومات الأعضاء فيها ودعمها لها. وهنا تحديداً تبرز القيمة المضافة للجنة – بوصفها منتدى حكومياً دولياً.

وفي هذا الإطار، أود اختتام مداخلتي بمناشدتكم عدم إضاعة هذه الفرصة لجعل إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي واقعاً ناجحاً، والاستفادة منها لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

سيداتي وسادتي، أتمنى لكم أسبوعاً مثمراً ومفيداً وأتمنى النجاح لأعمالكم.

# المرفق حاء

## بيان ممثل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

## أدلى به David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأمن الغذائي والتغذية

إنه لمن دواعي سروري أن أتوجه بأحرّ تحياتي إلى جميع المشاركين في هذا الاجتماع.

لقد وضعت الأمن الغذائي والتغذوي في صدارة أولوياتي. أمّا فريق العمل الرفيع المستوى الذي أسسته لمعالجة أزمة الأمن الغذائي العالمي، فيعتمد نهجاً شاملاً بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذوي في تعامله مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والشركاء في المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وأتوجه بالشكر إلى نائب الرئيس والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والأعضاء الاثنين والعشرين لفريق العمل هذا على التزامهم بالعمل معاً والمساعدة على تحقيق استجابة شاملة. كما أتقدّم بالشكر إلى رؤساء وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي يقع مقرها في روما –أي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية – على التزامهم وتنسيقهم المكثف بشأن النهج الشامل على المستويين القطري والعالمي. ونحن نشهد اليوم اعترافاً متزايداً بأن الأمن الغذائي يشمل جوانب عديدة، بما في ذلك توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها على مستوى الأسرة.

ويؤدي كل واحد من أصحاب الشأن دوراً محدداً: ولذا، فإني أرحّب بالعدد المتزايد من الشراكات الشاملة التي يشترك فيها المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص والهيئات الإقليمية والمانحون الثنائيون ومصارف التنمية والمؤسسات وأوساط الباحثين. فجميعهم يساهم في إعطاء دفع للأمن الغذائي والتغذوي.

ولكن هناك أيضاً إدراك متزايد بأن تلك الشراكات ليست كافيةً وأن العالم يحتاج إلى نظام رسمي للحوكمة العالمية في هذا المجال. ويشكل الاجتماع الأول الذي ستعقده اليوم لجنة الأمن الغذائي العالمي بعدما تم تنشيطها وأصبحت أكثر شمولاً، خطوةً مهمة باتجاه هذا الهدف. وأنا أرحب بما تبذلونه من جهود لمناقشة وحسم بعض التوترات الخطيرة التي تنشأ حول الأمن الغذائي والتي تتسم بجوانب سياسية عميقة في أحيان كثيرة. كما أُثني على قراركم معالجة هذه القضايا مباشرةً من خلال التفاوض والوساطة على الرغم من صعوبتها. وإنّ منظومة الأمم المتحدة تدعمكم كل الدعم لإنجاز عملكم.

كنت حضرت إلى روما للمشاركة في مؤتمر القمة حول الأمن الغذائي العالمي العام الماضي حين تم الاتفاق على إعادة تنشيط لجنة الأمن الغذائي العالمي ومبادئ روما. وإنني أتطلع إلى رؤية اللجنة تتطور وتعالج عدداً كبيراً من القضايا التي تواجه عالمنا. وهي تشمل ضرورة دعم صغار المزارعين، والحصول على الأراضي والمياه (بما في ذلك امتلاك

الأراضي)، ومصالح المرأة، وتحسين التغذية (مع التركيز على الألف يوم بين الحمل بالطفل وبين عيد ميلاده الثاني)، وتقلب أسعار المواد الغذائية، وتغير المناخ، وبوجه خاص، إنشاء أنظمة للاتجار بالأغذية تعمل من دون أن تزعزع استقرار الأسواق. وأنا حريص أشدّ الحرص على أن يصبح الحق في الغذاء أساساً لكل جهودنا المبذولة في سبيل الأمن الغذائي والتغذوي. فهذا هو أحد العوامل الحاسمة لخفض عدد الجياع في العالم إلى النصف وهو الهدف الأوّل من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يمكن بدوره أن يمارس أثراً مضاعفاً على أهدافنا الإنمائية كافةً.

وأودّ أن أنوه بالعمل الدؤوب الذي بذله الكثيرون لإيصال لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى هذه المرحلة: رئاسة Noel de Luna، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي، ونواب الرئيس وأعضاء المكتب، والمجموعة الاستشارية وممثلو الدول الأعضاء، وتأسيس فريق العمل الرفيع المستوى مصحوباً بلجنته التوجيهية برئاسة البروفيسور البارز Swaminathan. وأنا أثمّن للغاية العمل الحثيث للأمانة المشتركة بين الوكالات وأمين لجنة الأمن الغذائي العالمي في التحضير لهذا الاجتماع مع التركيز على القضايا الرئيسية المتمثلة باستمرار انعدام الأمن الغذائي والتغذوي؛ وحيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة؛ وإدارة حالات الضعف والمخاطر – والأهم من هذا كلّه – استخلاص العِبر من دراسات الحالة في بنغلاديش وهايتي والأردن ورواندا.

أتمنى لكم كل التوفيق في هذا الاجتماع المحوري. ودعونا نعمل معاً من أجل كسر حلقة الجوع وبناء عالم أكثر أمناً واستدامةً للجميع.

شكراً على حسن إصغائكم.

# المرفق طاء

## بيان البروفيسور M.S. SWAMINATHAN

## رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

السيد الرئيس والسادة أعضاء مكتب اللجنة،
أصحاب السعادة،
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة جاك ضيوف،
المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي Josette Sheeran ،
السيدة نائبة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية Yukiko Omura
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة David Nabarro،
أعضاء الجماعة الاستشارية،
المندوبون والمراقبون الموقرون،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب اللجنة بصفتي رئيسا للجنة التوجيهية لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء).

وإن هذا هو أول بيان لرئيس فريق الخبراء في لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذه هي الدورة الأولى للجنة الأمن الغذائي العالمي في حلتها الجديدة. لذلك أود، نيابة عن نائبة الرئيس، السيدة Mariam Rahmanian، والأعضاء الثلاثة عشر الآخرين في اللجنة التوجيهية، أن أتوجه إليكم بالشكر على إتاحة هذه الفرصة.

إني أشعر بالفخر لقيادة هذا الفريق الجديد المكلف بمهمة مساعدة لجنة الأمن الغذائي العالمي على رسم السياسات والاستراتيجيات العامة التي يمكن أن تساعد على تحقيق هدف الأمن الغذائي والتغذوي لكل عضو من أعضاء الأسرة البشرية. وثمة بالفعل طريق طويل أمامنا. لكننا بدأنا فعلا مسيرتنا بعزم متجدد ومزيد من التقارب في التخطيط والعمل.

**لماذا فريق الخبراء؟**

يشكل إصلاح لجنة الأمن الغذائي تغييرا جوهريا في الحوكمة الدولية لقضايا الأمن الغذائي والتغذية. وأود أن أشيد بجميع المسؤولين عن هذا التحول.

ونحن مقتنعون بأن مشكلة الأمن الغذائي والتغذوي التي تواجها البشرية ستجد حلولا لها على أرض الواقع حيث يكدح ما يقارب مليارين من النساء والرجال تحت لهيب الشمس والمطر ليلا ونهرا لإنتاج الأغذية التي نتناولها. ونحن ندرك أيضا أن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وتعميم البعد الجنساني في السياسات والإجراءات العامة. كما يقتضي الأمر اتباع نهج متكامل. ولكي تتسم هذه الإجراءات بالفعالية، فإنه ينبغي لها أن تكون حسنة التنسيق – بين البلدان وبين القطاعات وبين الجهات الفاعلة – حتى يتحقق تآزر بين التكنولوجيا والسياسة العامة وجهود المزارعين.

وتبيّن التجارب الماضية أن مهمة إيجاد هذا التآزر ليست بالهينة:

- أولا، نظرا إلى أنه يتعين في غالب الأحيان اتخاذ القرارات رغم مجال واسع من الشكوك في ما يتعلق بقاعدة المعارف، كما هو الحال مثلا بالنسبة لمجالات تقلب الأسعار وتغير المناخ، ولكن أيضا في ما يتعلق بالآثار المحتملة للسياسات المعتمدة على أرض الواقع.
- ثانيا، نظرا إلى أن مختلف الأطراف الفاعلة تحمل في بعض الأحيان مصالح متضاربة تستمر في كثير من الأحيان بفعل تيارات مختلفة من المعلومات والمعارف. وهذا يمكن أن يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر.
- ثالثا، نظرا إلى أن هناك حاجة لمتابعة اتخاذ الإجراءات، حتى على المدى القصير، على أسس متينة لضمان استمرار تأثيرها.

وتفسر هذه التحديات ضرورة قيام لجنة الأمن الغذائي بإنشاء عملية، مثل فريق الخبراء، تكون همزة الوصل بين الخبرة وصنع السياسات، وتهدف إلى تعزيز انصهار الإرادة السياسية والمهارات المهنية:

- يتعين على الدول الأعضاء الاستناد في مداولاتها إلى التجارب والخبرات والتحاليل والمشورة المشتركة والسليمة. ويجب أن تكون مطلعة على الشكوك القائمة وطبيعتها ومستواها، مع العمل في الوقت ذاته على مناقشة أساليب تعزيز الجهود الناجحة التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص.
- يتعين تحديد الخلافات ويجب، في حال تعذر حلها، تفكيك العوامل الكامنة وراءها.
- ينبغي أن يعزز القرار السياسي نظم الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي استنادا إلى التقنيات الزراعية المقاومة لتغير المناخ. وهذا سيقتضي توسيع السلة الغذائية بحيث تشمل المحاصيل الغنية بالمغذيات وقليلة الاستغلال. ويجب أن يكون ذلك مجال عمل ذا أولوية في هذه السنة التي تعتبر السنة الدولية للتنوع البيولوجي.

ومن هذا المنطلق، يتعين على لجنة الأمن الغذائي ومنتديات اتخاذ القرارات والتنسيق الدولية والحكومية الدولية الاستفادة إلى أقصى حد من الخبرة المخصصة والمشتركة والمستقلة التي يمثلها فريق الخبراء.

**إنجاز الأعمال بشكل مختلف بالاستعانة بفريق الخبراء**

نتفق جميعا على أن فريق الخبراء لم ينشأ ليكون "مجرد فريق آخر من الخبراء". وهذا أمر مهم جدا. فنحن نواجه أسئلة أساسية ومحرجة في رأيي عندما ننظر في مسألة المعارف في مجال الأمن الغذائي والتغذوي.

أولا، على رغم كل المعارف التي نمتلكها اليوم والفرص غير المألوفة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، مازال هناك أكثر من 925 مليون شخص يتضور جوعا في العالم.

ثانيا، يستمر الجوع رغم العديد من برامج شبكات الأمان الوطنية والدولية في مجال التغذية، مما يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في حوكمة نظم التنفيذ. وإن "**نهج توحيد الأداء**" لمنظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بتوافر الأغذية والوصول الاقتصادي والاجتماعي والاستيعاب في هذه الهيئة يشكل خطوة مهمة في هذا الاتجاه، لأنه سيساعد على معالجة القضايا المترابطة بطريقة يعزز بعضها بعضا.

وإن مثل هذه الأسئلة هي التي يتعين معالجتها.

ولا يتمثل السبب الكامن وراء إخفاقنا المشترك في نقص المعارف في المقام الأول. فنحن علينا تعبئة المعارف بالاستناد إلى ما تحقق من إنجازات ناجحة على الصعيد الميداني لتشكيل السياسات والإجراءات العامة.

علينا أن ننظر في كيفية تحويل الدراية التقنية إلى التنفيذ الميداني.

كما علينا أن ننظر في كيفية استخدام النماذج الناجحة لإذكاء الوعي العام وبث روح "سيكون النصر حليفنا".

وبعبارة أخرى، ثمة حاجة ماسة الآن إلى المعارف الموجهة نحو إيجاد الحلول وتحقيق النتائج.

**فهم مشترك للدور المحدد لفريق الخبراء**

يظل فريق الخبراء على عتبة مجراه الأول من العمل. ومن المهم جدا بالنسبة لنا، نحن معشر أعضاء فريق الخبراء، وأنتم جميعا، صانعو السياسات على المستويات الوطنية وجميع منظمات الأمم المتحدة، أن نتشاطر فهما مشتركا للدور الدقيق الملقى على عاتق فريق الخبراء.

وقد شكل الاجتماع المشترك بين اللجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء ومكتب لجنة الأمن الغذائي الذي انعقد يومي 16 و17 سبتمبر/أيلول خطوة حاسمة نحو التوصل إلى فهم مشترك في ما يتعلق بآفاق المستقبل.

ولم ينشأ فريق الخبراء لحل مشكلة فنية محددة واحدة لا يمكن إيجاد حل لها إلا في مختبر معيّن في العالم.

تم إنشاء فريق الخبراء لأن مشكلة الأمن الغذائي العالمي قضية عالمية معقدة تنطوي على جوانب كثيرة ومترابطة مع العديد من المشاكل الأخرى، الغذائية وغير الغذائية.

لقد أنشئ لأنه يصعب في بعض الأحيان حتى تحديد طبيعة المشاكل القادمة.

لقد أنشئ لأن صنع السياسات في هذه البيئة المعقدة صعب جدا ويحتاج إلى المشورة على مستوى أكثر استراتيجية، المشورة التي يمكن أن تساعد واضعي السياسات على تحديد القضايا المستجدة وتحديد أولويات القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

لقد أنشئ بسبب الاقتناع بأن المشورة ينبغي أن تستند إلى خبرات ومعارف متعددة التخصصات من الجهات الفاعلة في الميدان.

ونحن، فريق الخبراء ولجنة الأمن الغذائي العالمي، نوجد، في علاقاتنا، في بداية العملية التي سنتعلم منها معا. ولكن نرى أن هذا هو التفاهم المشترك التي نتشاطره الآن بشأن الدور المحدد والقيمة المضافة لفريق الخبراء في المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذوي المستدام.

**ماذا ننتظر من هذا الاجتماع؟ أهمية التوجيهات المقدمة إلى فريق الخبراء**

تكتسي الدورة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي أهمية كبيرة بالنسبة لفريق الخبراء. لكن ماذا أتوقع منها بصفتي رئيسة للجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء؟

سبق لنا نحن، معشر أعضاء اللجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء، أن تلقينا من لجنة الأمن الغذائي الاختصاصات واللائحة الداخلية الخاصة بنا.

ولكي نبدأ عملياتنا، نحن الآن بحاجة إلى ولاية واضحة من لجنة الأمن الغذائي والمكتب التابع لها. ويتعين علينا معرفة القضايا الرئيسية التي ينبغي للفريق أن يقدم بشأنها المشورة الاستراتيجية المستندة إلى المعرفة بحيث تصبح المشورة مرتكزة على الطلب وتلبي حاجة قائمة.

وخلال اجتماعنا مع مكتب لجنة الأمن الغذائي، تم الإقرار بأنه بينما من المهم أن يتلقى فريق الخبراء التوجيهات من لجنة الأمن الغذائي بخصوص القضايا التي يتعين إعداد تقرير بشأنها، فإن اضطلاع فريق الخبراء بدور نشط وتحديد القضايا الناشئة والاستراتيجية الرئيسية لتقديم المشورة السياسية والتوصيات، على نفس القدر من الأهمية.

ومن هذا المنطلق، فإن التفاعل بين لجنة الأمن الغذائي وفريق الخبراء عملية في اتجاهين.

وقد حقق بالفعل مكتب لجنة الأمن الغذائي تقدما كبيرا قبل تعيين أعضاء اللجنة التوجيهية. ونتج عن ذلك تحديد مواضيع الموائد المستديرة، لا سيما المائدة المستديرة بشأن التعرض للأخطار والمخاطر. ومن النتائج الممكنة ما يتمثل في تقديم توجيهات إلى فريق الخبراء.

ويرى أعضاء اللجنة التوجيهية أن "إدارة التعرض للأخطار والمخاطر للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية" هو موضوع واسع النطاق يتجاوز مسألتي تغير المناخ وتقلّب الأسعار.

ونحن نعتبر مسألة تغير المناخ ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وأنها تستحق أن تُناقش على وجه التحديد في لجنة الأمن الغذائي وبمساهمة من فريق الخبراء. ولكن يمكن معالجتها في سنة لاحقة، بعد استعراض الأنشطة والمبادرات الحالية في الميدان، ولا سيما مؤتمر كانكون.
إلاّ أننا على أهبة الاستعداد لمعالجة مسألة تقلب السعر:

- نظرا إلى أنها مسألة تسببت في الأزمة الغذائية الأخيرة في المقام الأول، وأثارت عملية إصلاح الحوكمة الدولية للأمن الغذائي، بل وحتى إنشاء فريق الخبراء.
- نظرا إلى أنها أيضا مشكلة تحتاج إلى التحليل الاستراتيجي الذي يتجاوز بكثير السياسات والتدابير الاقتصادية أو تلك المتعلقة بالسوق.

ولو كان لجميع مشاكل الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية أن تجد طريقها للحل من خلال التحليل وإسداء المشورة بشأن قضية واحدة فقط، فإنه ما كان لنا أن نكون مجتمعين في هذه الغرفة.

ثمة العديد من القضايا العالقة وجميعها قابلة للمناقشة. وضرورة عقد نقاش ينبغي ألا تمنعنا من بدء عملنا أو تأخير برنامجنا. لذلك، نتطلع إلى تلقي توجيهكم في تحديد أولويات عملنا.

والطلب من لجنة الأمن الغذائي مهم. والعرض من فريق الخبراء مهم أيضا. وينبغي لنا أن نحظى بمكانة أفضل من خلال مستويات متزايدة ومناسبة من المساهمات في حساب الأمانة الذي يدعم عمل فريق الخبراء.

ولا يهدف فريق الخبراء إلى خلق إدارة جديدة. فالخبراء، على غرار ما يفعلون في فرق أخرى، يعملون هنا بالمجان. ولكن هناك حاجة إلى حد أدنى من الدعم التقني والخاص بالأمانة وإلى ترتيبات لعقد اجتماعات مباشرة لا غنى عنها لإطلاق المساهمات واستكمالها. ويحدونا الأمل في أن تُقدم تعهدات لتمكين فريق الخبراء من العمل بشكل صحيح خلال ولاية السنتين التي كلفتموه بها.

**الخطوات التالية: الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية وتحديث القائمة**

نحن، أعضاء اللجنة التوجيهية التابعة لفريق الخبراء، قررنا الاجتماع مرة أخرى في ديسمبر/كانون الأول. ونحن نعكف فعلا على تحديد أساليب العمل، في إطار اللائحة الداخلية التي قدمتموها لنا. وقد نظمنا أنفسنا لإعداد نطاق دراسة عن تقلبات الأسعار وأثرها على التعرض لانعدام الأمن الغذائي. كما نظمنا أنفسنا لإعداد تحليل للقضايا المستجدة. وفي اجتماعنا في ديسمبر/كانون الأول، سنتخذ قرارات نهائية بشأن جميع هذه النقاط ونشكل فرق المشاريع بالاستناد أيضا إلى الاقتراحات التي انبثقت عن هذا الاجتماع للجنة الأمن الغذائي.

وكما تعلمون، سيتم تشكيل اللجنة التوجيهية فرق المشاريع بالاستعانة بالخبراء المسجلين في القائمة. وقد قررنا إطلاق نداء لتحديث القائمة الحالية التي يعود تاريخها إلى يناير/كانون الثاني 2009. وسيتم فتح إجراء على شبكة الإنترنت مخصص لتقديم الترشيحات الأسبوع المقبل. ويمكن الاطلاع على التعليمات المتعلقة بكيفية تقديم الأسماء

على الإنترنت على الموقع الشبكي لفريق الخبراء التابع للجنة الأمن الغذائي. وسيكون هذا الإجراء متاحا على الإنترنت فحسب. ويطلب من جميع الجهات المُشَكِّلة للجنة الأمن الغذائي تقديم أسماء الخبراء المختصين للمشاركة في فرق مشاريعنا محددة المدة وسيكون عبء عمل فرق المشاريع كبيرا في النصف الأول من عام 2011.

وبهذه الطريقة، يمكننا تعزيز نشوء تحالف للجهات المعنية في ما يتعلق بالقضاء على الجوع.

**خلاصة**

أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، حضرات السيدات والسادة،

الطريق الماثل أمامنا ليس هيّنا، كما هو واضح من التجربة الماضية.

ونحن، في فريق الخبراء وفي اللجنة التوجيهية، عاقدون العزم على تقديم مساهمة جديدة ومفيدة في عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ونؤكد لكم أننا سنبذل قصارى جهدنا لنكون عونا لكم في جهودكم الرامية إلى إيلاء اهتمام متكامل لجميع الأشكال الثلاثة الرئيسية للجوع، وهي نقص التغذية وسوء التغذية بسبب النقص المزمن في البروتين والطاقة، والجوع الخفي الناجم عن النقص في المغذيات الجزئية، والجوع العابر الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات الداخلية.

ونيابة عن السيدة Maryam Rahmanian والأعضاء الآخرين في اللجنة التوجيهية، أشكركم جزيل الشكر.